الصباح الدولية
21
العدد 1701 - السنة السادسة
الجمعة 27 ذي الحجة 1434 - الموافق 1 نوفمبر 2013
Friday 1 November 2013 - No.1701 - 6th Year

منظمة حظر الأسلحة أكدت التزام النظام بمهلة تدمير جميع منشآت إنتاجه

سوريا تتخلى عن «الكيماوي».. وخلافات القوى الكبرى تعرقل مؤتمر السلام

■ مسؤولون عرب وغربيون يستبعدون عقد «جنيف 2» الشهر الجاري

■ مبعوثون من واشنطن وموسكو يجتمعون الثلاثاء في إطار الإعداد للمؤتمر

سيرغي لافروف وجون كيري

مفتشون دوليون خلال زيارة لهم لاحد المواقع في سوريا

عواصم - «وكالات»: دمرت سوريا جميع منشآت إنتاج ومزج الأسلحة الكيمياوية المعلن عنها لديها، قبل انتهاء المهلة المحددة لها في برنامج نزع أسلحتها الكيمياوية، بحسب ما نقلته الأنباء عن مسؤول في المنظمة الدولية للأسلحة الكيمياوية في تقرير يكشف عنه لاحقا.

وقالت المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيمياوية في التقرير إن فرقها فتشت 21 موقعا من 23 من مواقع الأسلحة الكيمياوية عبر أرجاء سوريا.

«أما الموقعان الآخران فكان تفتيشهما يمثل خطورة، غير أن المعدات الكيمياوية فيهما نقلت إلى مواقع أخرى فتشت بالفعل.

وجاء في التقرير «أن منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية تعلن برضى أنها تحققت وشاهدت جميع معدات الإنتاج والمزج والتعبئة مدمرة في المواقع الثلاثة والعشرين».

ويأتي هذا الإعلان قبل يوم واحد من الوقت الذي حددته المنظمة - التي يوجد مقرها في لاهاي - لسوريا، وهو 1 نوفمبر، لتدمير أو «تعطيل» جميع منشآت ومعدات إنتاج ومزج العناصر الكيمياوية لتصبح غازات سامة، ويمكن تعبئتها كذخيرة.

وهذا يعني أنه لم يعد بمقدور سوريا إنتاج أسلحة كيمياوية جديدة.

ويعتقد أن سوريا كان تمتلك 1000 طن من الكيمياويات والأسلحة المتعلقة بها، من بينها غاز الخردل، وغاز سارين للأعصاب.

ويعد الانتهاء من المرحلة المبدئية في تدمير الأسلحة - التي راقبتها فرق منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية الدولية في سوريا - علامة مهمة في برنامج طموح يهدف إلى تخلص سوريا من جميع أسلحتها الكيمياوية بحلول منتصف عام 2014.

وكانت الحكومة السورية قد قدمت خطة للتخلص من ترسانتها من الأسلحة الكيمياوية، يجب أن توافق عليها الشهر المقبل، اللجنة التنفيذية في المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيمياوية.

وفي وقت تسير فيه خطة تدمير الكيماوي السوري بشكل جيد يبدو ان العراقيل مازالت تقف في طريق عقد مؤتمر السلام حول سوريا.

وقال مسؤولون عرب وغربيون إن من المستبعد أن تفي القوى الدولية بهدف عقد محادثات للسلام في سوريا في جنيف الشهر القادم مع ظهور خلافات بين واشنطن وموسكو بخصوص تمثيل المعارضة.

وأبلغ المسؤولون رويترز أن من المتوقع أيضا أن يساهم فشل الائتلاف الوطني السوري المعارض في اتخاذ موقف واضح من المحادثات في تأجيلها قرابة شهر.

وقال مسؤول يشارك في الاعداد للمحادثات «سيزيد وضوح الصورة عندما تجتمع الولايات المتحدة وروسيا الاسبوع القادم لكن جميع المؤشرات تبين أن من الصعب الوفاء بهدف 23 نوفمبر».

ومن المقرر ان يجتمع مبعوثون من الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة في جنيف يوم الثلاثاء القادم في إطار الاعداد للمؤتمر الذي اقترحته واشنطن وموسكو في مايو.

وقال المسؤول إن من بين نقاط الخلاف الرئيسية دور ائتلاف المعارضة وهي نقطة اشتد الخلاف عليها منذ اجتماع في لندن الأسبوع الماضي بين الدول الغربية والعربية المعارضة للأسد.

وأعلن المجتمعون أن محادثات جنيف يجب أن تكون بين وفد واحد للنظام السوري ووفد واحد للمعارضة ينبغي أن تكون القيادة فيه للائتلاف الوطني السوري باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري.

وتعتبر روسيا الائتلاف مجرد جزء من المعارضة واقترحت أن تمثل المعارضة بعدة وفود بما في ذلك شخصيات مقيمة في دمشق تقبل بها الحكومة.

وتبنى الموقف نفسه حسن عبد العظيم رئيس هيئة التنسيق الوطنية المعارضة الذي قال عقب اجتماع مع المبعوث الدولي الاخضر الابراهيمي في دمشق إن الوفود يجب أن تشارك كجزء من «معارضة وطنية سورية» موحدة وليس تحت لواء الائتلاف.

وقال بيان صدر في نهاية اجتماع لندن أيضا إن محادثات جنيف ستسعى لتشكيل حكومة انتقالية حيث لن يكون للأسد ومساعديه المقربين الذين تلطخت أيديهم بالدماء أي دور في سوريا بعد تشكيلها.

وقال مسؤول غربي «استشاط الروس غضبا من الموقف القوي الذي اتخذ في لندن ولأن البيان الختامي استجاب لكثير من مطالب الائتلاف».

وخيم مزيد من الارتباك على الاستعدادات لمحادثات جنيف يوم الثلاثاء نتيجة إقالة نائب رئيس الوزراء السوري قدري جميل بعدما اجتمع مع الدبلوماسي الأمريكي الكبير روبرت فورد في جنيف يوم السبت. وقال الإعلام الرسمي إن جميل الذي ينتمي لما يصفه الأسد بالمعارضة «الوطنية» اقيل لمغادرته البلاد دون إذن ولعقده اجتماعات غير مصرح بها.

وقال مسؤول في الشرق الأوسط طلب عدم الكشف عن اسمه «قابل فورد عقب اجتماعه مع مسؤولين روس في موسكو. الاجتماع كان طويلا لكن بلا فائدة».

وأضاف «طرح جميل ما اعتبره فورد فيما يبدو اقتراحات عقيمة بخصوص محادثات جنيف. وحاول أيضا دون طائل أن يكسب دعم الولايات المتحدة لضمه إلى وفد المعارضة في محادثات جنيف».

وقال مصدر دبلوماسي آخر إن روسيا أبدت الفكرة لكن الائتلاف لم يكن ليقبل انضمام قدري إلى جانبه في أي مفاوضات.

وأضاف «ستستغرق تسوية الخلافات بين روسيا والولايات المتحدة وقتا. نتطلع الآن للذهاب إلى جنيف بين 23 نوفمبر وعيد الميلاد».

وأقر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بأن اجتماع جنيف يواجه اعتراضات من الطرفين في سوريا. لكنه أضاف خلال زيارة لليونان «هناك اتصالات بين روسيا والولايات المتحدة وينبغي ألا نسمح بفشل تلك الجهود».

والخلافات بين روسيا والولايات المتحدة ليست العقبة الوحيدة التي تعترض سبيل عقد المؤتمر.

فقد عارض أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني علنا دعوة الالتزام بحضور مؤتمر جنيف قائلا إن الائتلاف لن يشارك إذا كان هناك أي احتمال لبقاء الأسد في السلطة.

وقال أحد المشاركين في اجتماع لندن في الاسبوع الماضي محاولا التهوين من أهمية موقف الجربا «كان يخاطب أنصاره وموقفه العلني يختلف عما قاله لنا في اجتماعات خاصة».

واضاف «أكدنا للجربا أنه تم التوصل إلى تفاهم مع الروس على أن تفرز محادثات جنيف هيئة حاكمة انتقالية تتمتع بسلطة كاملة على الجيش وأجهزة الأمن وعلى أنه لن يسمح للأسد بالاحتفاظ بالسلطة بموجب اي مواد خاصة. لكن مصيره لن يناقش على وجه التحديد في جنيف».

وحتى إذا شارك الجربا فهو لا يملك أي سلطة على ألوية المعارضة التي تقاتل للاطاحة بالأسد. ورفض كثير من تلك الألوية أي مفاوضات لا تركز على الإطاحة بالأسد وقالت إنها ستنهم أي شخص يشارك فيها بالخيانة.

وقالت مصادر بالمعارضة إن الجربا الذي يتمتع بدعم السعودية سافر إلى المملكة في الأيام الماضية لمقابلة الملك عبد الله. وسيراس الجربا اجتماعا للائتلاف في اسطنبول في التاسع من نوفمبر لبحث اتخاذ موقف بخصوص محادثات جنيف.

وقال مبعوث «سيمتد الاجتماع على الأرجح لما يصل إلى أسبوع كالمعتاد. المطلوب هو أن يتخلى الائتلاف عن الكلام ويتوصل إلى استراتيجية وخارطة طريق وسياسة تفصيلية».

وقالت جين ساكي المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن واشنطن ما زالت تخطط لعقد المؤتمر في نوفمبر تشرين الثاني لكن «الموعد والتفاصيل لن تكون محددة أو نهائية إلى أن تعلنها الأمم المتحدة».

وقال بان إلياسون الأمين العام المساعد للامم المتحدة للصحافيين امس الاول «سنواصل العمل بدأب من أجل عقد مؤتمر في جنيف ونحن نعمل بشكل مكثف».

واضاف مارتن نسيركي المتحدث باسم الأمم المتحدة «نحن مستمرون في العمل على عقد مؤتمر جنيف 2 وسيعقد اجتماع الاسبوع القادم في جنيف لمعرفة ما وصلت إليه تلك الجهود ومواصلة الاستعدادات».

وقال عدة مسؤولين من بينهم الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي إنهم يتوقعون عقد مؤتمر «جنيف 2» في 23 نوفمبر رغم ان الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة قالت إنه لم يتحدد موعد رسميا. وقال دبلوماسي غربي «لم يحدد موعد رسميا لأنه لا أحد يريد أن يتأجل رسميا. لكن كان من الواضح دوما أن الهدف هو 23 نوفمبر. يبدو الآن أنه سيتأجل بحكم الأمر الواقع».

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدرس مشروع قرار عربي لإدانة النظام

نيويورك - «كونا»: تدرس اللجنة الإنسانية للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار عربي «يدين بشدة» الحكومة السورية «لمواصلتها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واستخدام الأسلحة الكيماوية» في منطقة غوطة دمشق في 21 اغسطس الماضي وفق ما أعلن أمس في نيويورك. ومن المتوقع أن يتم التصويت على مشروع القرار العربي خلال الأيام القليلة القادمة فيما يعد تحرك اللجنة الانسانية هو الثالث من نوعه منذ بدء الأزمة السورية في مارس 2011.

وستطلب اللجنة من مجلس الأمن الدولي وفق مشروع القرار اتخاذ التدابير اللازمة ضد جميع المسؤولين عن الهجوم بالأسلحة الكيماوية ووضع حد لجميع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت في سوريا.

ويدين مشروع القرار «بشدة» تدخل المقاتلين الأجانب في سوريا «بما في ذلك الجماعات التي تقاتل نيابة عن السلطات السورية خصوصاً «حزب الله»» ويدعو مجلس الأمن للنظر في «التدابير المناسبة» لضمان المساءلة في سوريا والتأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد.

غير أن القرار سيدين أيضا جميع أعمال العنف في سوريا بغض النظر عن مصدره ويدعو جميع الأطراف إلى وضع حد فوري لجميع أشكال العنف بما في ذلك أعمال الإرهاب والترهيب التي قد تؤجج التوترات الطائفية وإلى الامتثال بدقة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

ويشدد المشروع على أن الشعب السوري «يجب أن يحدد آلياته الخاصة لتحقيق المصالحة و«الكشف عن» الحقيقة والتعويضات المنصفة للضحايا» ويعرب من جديد عن دعمه للبيان الذي أصدره مؤتمر «جنيف 1» في يونيو 2012.

ويدعو جميع الأطراف السورية الى الإسراع بتنفيذ خطة الانتقال السياسي بطريقة تضمن سلامة الجميع في مناخ من الاستقرار والهدوء.

وستثني الجمعية العامة في ديباجة القرار على ترحيب الكويت بدعوتها لاستضافة «مؤتمر المانحين 2» لجمع التبرعات للسوريين المزمع في يناير 2014 وعلى جهود الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل تحقيق «حل للأزمة السورية» في حين ستعرب عن «القلق البالغ» إزاء انتشار التطرف والجماعات المتطرفة.

الجيش الحر يفجر أحد مقار لواء أبو الفضل العباسي في السيدة زينب

دمشق - «وكالات»: أعلنت سانا الثورة أن الجيش الحر تمكن من تفجير أحد مقار لواء أبو الفضل العباس في السيدة زينب في ريف دمشق، فيما ناشد أهالي الزارة في ريف حمص المنظمات الإنسانية بالتدخل الفوري لمساعدتهم بعد القصف المتواصل لقوات النظام. وكانت سماء العاصمة السورية دمشق مسرحا لمقاتلات النظام، حيث لجا النظام إلى قصف أحياء عدة خصوصا الجنوبية، حيث لم يتمكن النظام من اقتحامها بقواته البرية. ولم يختلف الحال في أحياء داريا وعدرا والسبينة، حيث دارت اشتباكات بين الجيش الحر وقوات النظام. لكن الاشتباكات الأعنف شهدها حي المشتل ودوار حجيرة في السيدة زينب... بين الجيش الحر وجيش النظام مدعوماً من حزب الله ولواء أبوالفضل العباس. أما في حلب، فاستهدف الجيش الحر قوات النظام في أحياء الأشرفية والميدان وتكنة هنانو، والذي صد في الوقت ذاته عدة محاولات للتقدم من منطقة المطاحن أمام مطار النيرب العسكري إلى حي كرم القصر المجاور، وإلى المناطق الجبلية من ناحية بلدتي نُبّل والزهراء في ريف حلب. واستهدف الجيش الحر أيضا راجمات صواريخ تابعة لقوات النظام المتمركزة في مطار دير الزور العسكري، تزامنا مع اشتباكات في حي الرشيدية والرصافة. أما في حمص فجددت قوات النظام قصفها المدفعي على قلعة الحصن المحاصرة.

لبنان: اعتقال خلية سورية مسلحة .. وانفجار «ناسفة» في البقاع

بيروت - «كونا»: اعتقلت قوى الامن اللبنانية امس خلية مسلحة من تسعة سوريين شمالي العاصمة بيروت فيما انفجرت عبوة ناسفة في منطقة البقاع شرقي لبنان خلال عملية تفكيكها دون ان يؤدي انفجارها الى اصابات في الارواح.

وذكرت وسائل الاعلام الرسمية اللبنانية ان «القوى الامنية دهمت صباحا منزلا في بلدة «عبيدات» قضاء جبيل شمال العاصمة حيث اعتقلت تسعة سوريين بتهمة تاليف خلية للقيام باعمال ارهابية». كما افادت الوسائل نفسها بان عبوة ناسفة انفجرت امس في منطقة شتورا في البقاع الاوسط بينما كان فوج الهندسة في قوى الامن الداخلي يقوم بتفكيك العبوة مؤكدة ان الانفجار لم يسفر عن اصابات

رياض الأسعد: أمريكا تدرب طلائع «الجيش الوطني»

دمشق - «وكالات»: وجه العقيد السوري المنشق، رياض الأسعد، الذي كان من بين أول مؤسسي الجيش الحر، رسالة دعا فيها إلى «إعادة تقييم» لما مر على الثورة السورية من «أمواج وأعاصير»، وذلك بعد تعليقات له أشار فيها إلى تخريج دفعة من الضباط، ضمن ما يعرف بـ«الجيش الوطني» التابع للمعارضة، بتدريب أمريكي.

وقال الأسعد، الذي تعرض لمحاولة اغتيال في دير الزور قبل أشهر، أدت إلى بتر قدمه: «عامان ونصف على الثورة.. عامان ونصف نحاول احتراف الحرية، ونقاتل تمسكاً بحقنا بها، لأنها شريان الحياة وعبق التاريخ وصيرورته».

وتابع الأسعد بالقول: «الثورة إماطة اللثام عن الظلم واجتثاث أدواته ومحاكمة تكريساته لإسادة العدل بين الناس.. لقد انطلقنا بالثورة السورية رفضا لظلم النظام واستبداده وفساده وإفساده وعمالته لنجتثه من أرضنا ونحرر وطننا وانساننا».

واتهم الأسعد جهات لم يسمها بمحاولة «إفراغ الثورة من مضمونها العقائدي الفكري لتقع فريسة التجيير والاحتواء، ليسهل على أجندات التوجيه والتدريب الخارجي الهيمنة على مسارها ومصادرة قرارها». وأضاف: «اليوم لو أعدنا تقييم ما عبر علينا من أمواج وأعاصير عاتية ستجدد الانطلاق مصممين على تحقيق الأهداف وعقائدية المسار بالفكر والنار وبنادق الثوار وأقلام الاحرار وحناجر الأخيار».

وكان الأسعد، الذي يحمل منصب القائد العام للقيادة العامة للجيش السوري الحر، والذي تراجع دوره بعد قيام الائتلاف الوطني والمجالس العسكرية اللاحقة، وإن احتفظ بتأثيره المعنوي، قد كتب الأربعاء على صفحته بموقع تويتر قائلا: «تخريج الدفعة الاولى بما يسمى الجيش الوطني بالأردن وبتدريب أمريكي والعدد 60 ضابطا أغلبهم برتبة عقيد، والدورة الثانية حوالي 180 ضابطا عميلا للاستخبارات».

وتابع الأسعد بالقول: «تم انشاء ما يسمى الأمن الوطني بتدريب واشراف مؤسسة أمنية بريطانية وهي تشرف على تعيين ما يسمى قادة الشرطة في المناطق المحررة، هل هي الخسة؟» وختم بالقول: «تشكيل ما يسمى بالقضاء بإشراف وتدريب مؤسسة أمريكية حتى تكمل القصة ويكتمل بيع البلد ويبقى تحت العمالة بوجوه جديدة».

«أمنستي» تدعو المجتمع الدولي لمساعدة دول الجوار السوري التي تستقبل لاجئين

عواصم - «وكالات»: حثت منظمة العفو الدولية «أمنستي انترناشيونال» المجتمع الدولي على مساعدة الأردن والدول المجاورة لسوريا التي تستقبل لاجئين سوريين، ووضع حد للقيود التي تفرض على المدنيين الذين يفرون من النزاع ويبعد بعضهم إلى الحدود.

وفي تقرير جديد بعنوان «قيود متزايدة، شروط صعبة: محنة الذين يفرون من سوريا إلى الأردن»، أشارت منظمة العفو الدولية التي تدافع عن حقوق الإنسان إلى المشاكل التي يواجهها اللاجئون السوريون الذين يفرون إلى الدول المجاورة خصوصا الأردن.

ويوجد في الأردن أكثر من 550 ألف لاجئ، خصوصا في مخيم الزعتري بشمال البلاد حيث يعيش نحو 120 ألف شخص.

واعتبر مدير منظمة العفو الدولية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيليب لوثر في بيان أنه من غير المقبول أن يأتي عشرات الأشخاص من سوريا بمن فيهم عائلات مع أطفال صغار ولا يسمح لهم بالدخول إلى الدول المجاورة.

وترجح الأمم المتحدة أن يصل العدد الإجمالي للاجئين السوريين إلى 3.5 ملايين شخص قبل نهاية العام.

ورغم التصريحات المتعددة من قبل السلطات التي تؤكد أن الحدود مفتوحة أمام اللاجئين، تؤكد منظمة العفو الدولية رفض السماح لعشرات اللاجئين بالدخول إلى الأردن.

وأكد التقرير أن هذا العدد يتضمن فلسطينيين لاجئين في سوريا وأشخاصا غير حاصلين على أوراق ثبوتية ولاجئين عراقيين مقيمين في سوريا. كما طردت السلطات رجالا دخلوا بمفردهم وغير قادرين على أن يثبتوا أن لهم صلات عائلية مع أردنيين.

وطلب الأردن مرات عدة الحصول على مساعدات لمواجهة تدفق اللاجئين إلى البلد الذي يعاني أصلا من شح كبير في المياه والكهرباء. كما ظهر عبء اللاجئين على الوظائف والسكن والتعليم.

وأكدت السلطات الأردنية لمنظمة العفو الدولية أنها لا تطرد أشخاصا إلى سوريا، حسب التقرير.

ولكن في أغسطس 2012 طرد نحو 200 لاجئ إلى سوريا بعد مظاهرات نددت بظروف الحياة السيئة في مخيم الزعتري، حسب التقرير الذي أوضح أن عشرات الأشخاص الآخرين طردوا أيضا منذ ذلك التاريخ.

وأضاف لوثر أن تدفق اللاجئين شكل ضغطا كبيرا على دول المنطقة، وعرض مواردها للضغط، «ومع ذلك، لا يجوز استعمال هذا الأمر بمثابة عذر لرفض الأشخاص من الدخول إلى أراضي هذه الدول».

وأوضح أن الأسرة الدولية يناط بها دور مهم تلعبه من أجل دعم الجهود التي تبذلها دول المنطقة التي تحمل عبء اللاجئين السوريين مع مصادر ضعيفة.

لاجئون سوريون في الاردن